مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة في الوطن والمهجر

(الهجرة الحضرمية أنموذجاً)

د أحمد محمد عبد اللاه السقاف (*)

(*) أستاذ التربية الاجتماعية والبيئية ـ جامعة حضرموت.

الملخص التنفيذي

(Executive Summary)

استهدف البحث الأثر المتبادل بين الهجرة اليمنية وجوانب التنمية، سواء في الوطن أو في بلد المهجر، من خلال إظهار دور المهاجرين الحضارم بالذات وتأثيراتهم في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من خلال تناول نماذج من تلك التأثيرات المتبادلة ومدى استدامتها في إطار أبعاد التنمية المستدامة.

وبمنهجية وصفية تعالج الواقع وتسعى إلى تحسينه، توصل البحث إلى أن محافظة حضرموت تعد من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة وفي مختلف مناحي الحياة فيها. تلك الآثار سواء الايجابية منها أو السلبية، اتسمت بالاستدامة في كثير من مؤثراتها التي مازالت قائمة ومؤثرة. وتناول البحث جوانب من الدور الريادي والمميز لمهاجري حضرموت في بلدهم وفي مهجرهم. وتبين أن المؤثرات الاقتصادية على الوطن عموماً وحضرموت على وجه الخصوص كانت بارزة خلال المدة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، من حيث مستوى حاجة حضرموت لها آنذاك، إلا أنها كانت متمحورة في التحويلات المالية بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وما زالت مردودات الاستثمار العقاري للمهاجرين في مهجرهم مستدامة على الأسر في الوطن وبعض المراكز الدينية والمنشآت التعليمية؛ كونها أوقافاً دائمة. غير أن تأثيراتها في التنمية في الوطن وحضرموت تعد قليلة. أما بخصوص استدامة المؤثرات الاقتصادية في مجالات الزراعة، فقد سخر عدد من الحضارم جزءاً من أموالهم لدعم الزراعة والحفاظ على مجاري السيول، وقنوات توزيعها، أما ما يخص التطور الحضري والعمراني فإن آثار

الهجرة قد ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت، وبالذات مدينة تريم، التي مثلت صورة حية للعمران البيئي الذي ظل وما يزال يحتضن ساكنيه، ومثل صورة حية ومستديمة للعمران المتأثر بالهجرة.

أما المؤثرات السلبية في البعد الاقتصادي، فمن أهم تلك المؤثرات خلق جيل من العاطلين ونمو روح الاتكالية، وتدهور الأراضي الزراعية وانتشار التصحر، كما نمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس واستمرت إلى اليوم، فالهجرة تعد إحدى عوامل نموها. وتكاد كثير من الحرف والصناعات الحرفية أن تكون منقرضة أمام استيراد المواد والبضائع المشابهة والمنافسة.

شكلت التأثيرات الاجتماعية الإيجابية للهجرة على حضرموت أهمية في تحقيق جوانب من التنمية كانت بحاجة إليها، لاسيما ما يخص دعم التعليم والتوسع فيه، والصحة، والخدمات الاجتماعية، مما أسهم في استدامة جوانب من التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص العقارات والأموال كأوقاف لفتح المدارس ودعم أربطة التعليم الديني، فضلاً عن إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات، وكذا إنشاء الطرق وتعبيدها للربط بين مدن وادي حضرموت وقراه، بل والربط بين ساحل حضرموت ووديها. وكثير من تلك الأوقاف مازالت مستدامة حتى اليوم، ومازالت حضرموت تستقبل أعداداً كبيرة من أحفاد الإندونيسيين والماليزيين والأفارقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمعاهد والأربطة الدينية والجامعات الأهلية في حضرموت؛ نتيجة للتأثير الديني العميق لمدرسة حضرموت الوسطية. وفي الجانب الثقافي تبين أن التأثير والتأثر تجسد من خلال أن كثيراً من السمات الثقافة لحضرموت ظلت حية وتمارس داخل

بلدان المهجر الآسيوي والأفريقي إلى اليوم، وهذا يؤكد استدامة التأثيرات الاجتماعية والثقافية للهجرة الحضرمية.. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج والاستنتاجات من أهمها:

أولاً: أن العلاقة بين التنمية المستدامة والهجرة أظهرتها الهجرة الحضرمية بصورة جلية ومستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، على مستوى الوطن والمهجر، وإن تباينت في مستواها بين كل بعد وآخر إلا أنها أظهرت ريادة وتميزاً، جعل كثيراً من المولدين يؤكدون أصولهم اليمنية والحضرمية ويفتخرون بها.

ثانياً: على الرغم من الريادة والمكانة التي تبوأها أبناء حضرموت في مهاجرهم، فإن ذلك لم ينعكس أثره بدرجة مناسبة في واقع وطنهم، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

ثالثاً: إن ضعف تأثير الهجرة الحضرمية في خدمة الوطن الأم في الوقت الحاضر في النواحي التنموية، والاقتصادية بالذات لا يعود فقط للقيود التي تفرضها دول المهجر، بل إلى غياب استراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع الهجرة والمهاجرين ودول المهجر.

رابعاً: إن حكومات ما بعد الثورات اليمنية حتى اليوم، لم تستطع أن تستثمر ذلك التميز الذي اتصفت به الهجرة اليمنية والحضرمية بالذات؛ إذ لم يستفد الوطن والتنمية فيه مما امتلكه المهاجرون من ثروات وقدرات ومكانة، على الرغم من تمسك المهاجرين واعتزازهم بوطنهم الأم وطن الأجداد.

خامساً: إن الحاجة ماسة لعمل دراسات تتناول التأثيرات البيئية التي أهملت في كثير من كتابات الباحثين ودراساتهم، كما تبدو الحاجة إلى دراسة تفصيلية للمؤثرات الاجتماعية والثقافية للهجرة اليمنية والحضرمية المتأخرة لدول النفط ومخاطرها على عموميات ثقافة المجتمع اليمني وخصوصياته عموماً لاسيما محافظة حضرموت.

المقدمة:

يعد الدور الذي اضطلعت به الهجرة اليمنية عموماً، والحضرمية على وجه الخصوص، وتأثيراتها في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية دوراً رائداً ومبكراً قبل أن يتحدث العالم المعاصر عن مفهوم التنمية المستدامة وفلسفتها، بل إن مؤثرات الهجرة والمهاجرين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية مازالت مستدامة إلى اليوم مُنْذُ بواكير الهجرة قبل نحو قرنين من الزمن في أقل تقدير، إلا أن تلك الريادة وذلك التأثير لم يتم الكشف عن كثير من جوانبها وصورها الناصعة، وما جاء في كتابات بعض المستشرقين الذين تناولوا جوانب من واقع حضرموت ومؤثرات مهاجريها في الوطن والمهجر، كان من أجل أهداف أخرى أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها أقل علمية وأقل اهتماماً في إبراز الدور الريادي للمهاجرين الحضارم حيثما حلوا؛ إذ إن تاريخ الإسلام في سواحل المحيط الهندي كافة ارتبط بشكل أساسي بتأثير أبناء اليمن من حضرموت.

واستناداً إلى المشروع الذي تبنته "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" في دراسة الهجرة اليمنية إلى مختلف بلدان العالم؛ بهدف جمع الآثار المختلفة للمهاجرين اليمنيين في مهاجرهم وتوثيقها، وإبراز دورهم الريادي في تنمية البلدان التي هاجروا إليها وتطويرها واستدامة أثرهم، ويأتي هذا البحث؛ بهدف تناول الأثر المتبادل للهجرة الحضرمية من خلال دور المهاجرين الحضارم بالذات، وتأثيراتهم في تحقيق الاستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن وبلد المهجر، مما يستوجب الحاجة إلى اظهار جوانب من ذلك التأثير التي اتسم في كثير من جوانبه بالعمق، والريادة، والاندماج،

والتكيف متعدد الأوجه مع تلك المجتمعات، واستدامة تلك العلاقات في مختلف أبعاد التنمية، مع بقاء علاقة متينة ومستدامة بالوطن إلى اليوم.

وعليه تبدو أهمية هذا البحث في أنه يعالج مواضيع الهجرة الحضرمية من منظور فلسفة التنمية المستدامة؛ بوصفها مفهوماً حديثاً، وربطه بقضايا الهجرة والمهاجرين وتأثيراتهم التي اتسمت بالاستدامة مُنْذُ بدايات الهجرة الحضرمية ومازالت تأثيراتها قائمة وحية يستفيد منها سكان حضرموت إلى اليوم، مثلما استفادوا منها في الأمس، كما تكمن الأهمية أيضاً في أن البحث يفتح آفاقاً رحبة لبحوث أخرى تتناول قضايا الاستدامة في كثير من آثار أنشطة المهاجرين اليمنيين عموماً والحضارمة على وجه الخصوص.

ومع أن البحث اتبع المنهج الوصفي الذي يتناول الواقع ويسعى للإحاطة به وبتأثيراته، إلا أنه خلال سير البحث تبين حقيقة صعوبة الإحاطة بكل تلك التأثيرات المتبادلة للهجرة الحضرمية، سواء في الوطن أو المهجر، ليس بحكم بعدها الزمني فحسب، بل ونتيجة لقلة توثيق تلك المؤثرات بمنظور الاستدامة على المستوى الوطني، سواء لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، مثل وزارة شؤون المغتربين وفروعها بالمحافظات، أو المؤسسات الأكاديمية والبحثية كالجامعات ومراكز البحث، إلا في ما كتبه القلة من الباحثين اليمنيين من أبناء حضرموت أو من خارجها، وما اهتم به بعض الباحثين من الأجانب من المستشرقين. لذا واجه الباحث بعض الصعوبات في الحصول على جوانب التأثير من خلال إحصائيات موثقة وحديثة لما بقي من مؤثرات المهاجرين وما يمتلكونه أو أحدثوه في بلدان المهجر حتى اليوم، إلا أنه أورد نماذج من تلك المؤثرات التي مازالت مردوداتها واستدامتها قائمة، لذا اعتمد الباحث على ما وقع في يده من مراجع مكتوبة أو إلكترونية، فضلاً عن معايشته لبعض

مؤثرات الهجرة داخل حضرموت بوصفه؛ أحد أبنائها، كما يأمل الباحث أن تتاح له فرصة علمية مستقبلاً ولباحثين آخرين لتناول جوانب أخرى من مؤثرات الهجرة الحضرمية، لاسيما في الجوانب البيئية التي لم تحظ بمزيد من اهتمام الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث. ويود الباحث أن يعبر عن شكره وتقديره للثقة التي منحت له ولزملائه من الباحثين في محور الهجرة الحضرمية من قبل القائمين على مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، وما قدموه من دعم وتشجيع طيلة مدة إعداد هذا البحث، إلى مرحلة مناقشته في ورشة العمل التي عقدت بصنعاء مطلع سبتمبر ٢٠٢١م، شاكراً الجميع، آملاً لمؤسسة الخير مزيداً من فعل الخير في دعم البحوث العلمية بما ينعكس في تحقيق الخير ليمن اليوم.

مدخل: الهجرة والتنمية المستدامة[١]:

حظيت ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالتنمية باهتمام على المستوى الأكاديمي، وعلى مستوى الأبحاث والمنظمات المتخصصة؛ بسبب اتساعها على المستوى الدولي، وزيادة تأثيراتها المختلفة سواء كانت تأثيرات اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية... وهي تأثيرات متشابكة ومؤثرة على المستوى المحلي، والإقليمي، والعالمي، فضلاً عن أن تأثيرات الهجرة في الأفراد والمجتمعات والدول توصف بأنها تأثيرات عميقة ومتعددة الأشكال، وجُلُّ هذه التأثيرات مرتبطة بعملية التنمية إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ومما لاشك فيه أن كلاً من الهجرة والتنمية بوصفهما مجالين يشملان طيفاً واسعاً من الموضوعات ومجالات عديدة، فإنه يمكن النظر إلى أن التنمية عملية مركبة لا تقتصر على

(١) عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، (اليونيسكو ٢٠١٢: ص ٦).

البعد الاقتصادي، بل هي تنمية شاملة للجوانب الثقافية، والاجتماعية، والسياسية[٢].

والحقيقة أن علاقة الهجرة بالتنمية مرت بمراحل وظروف متباينة، وتكمن الأهمية وفقاً لمدى انعكاسات الهجرة على جوانب التنمية ومحصِّلتها النهائية على المدى الطويل في ظل الأسلوب الذي تتبعه الاستراتيجيات الاقتصادية في البلاد المرسِلة، وعلى المدى القصير يمكن القول إن إيجابيات الهجرة تفوق سلبياتها، وتشكل دافعاً مؤثراً ومستمراً في تزايد أعداد المهاجرين المغادرين من خلال تنامي الدخل لدى عائلات المهاجرين في الوطن الأم، وتحسين ميزان المدفوعات، فضلاً عن زيادة الخبرات المكتسبة للمهاجرين، كما تبدو العلاقة في تبادل التأثيرات بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال، وبروز انعكاساتها على مختلف المجالات والقطاعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية هنا وهناك[٣].

وحظيت التنمية المستدامة باهتمام عالمي، مُنْذُ ثمانينيات القرن الماضي، في ظل تدهور موارد الأرض، وظهور المشكلات البيئية العالمية كتدهور الأوزون، وتدهور التنوع الحيوي، والتغيرات المناخية، وشحة المياه العذبة وتلوثها، مما يهدد حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة تتوافر فيها مقومات الحياة، مما استوجب ضرورة التعامل مع موارد الأرض واستثمارها، وفقاً لمنظور التنمية المستدامة التي تعني تلبية حقوق الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وفقاً للأبعاد الثلاثة الرئيسة: الاقتصادية، والاجتماعية،

---

(٢) لمحرحر، فاطمة (٢٠٢٠م) الهجرة والتنمية أية مقاربة؟، ص ١، متاح بصيغة بي دي إف على الانترنت على الرابط.https://www.marocdroit.com.. a6742.html/

(٣) بن ثعلب، محمد عبدالله (٢٠١٦) المغتربون والتنمية في اليمن، ط الأولى، (بدون مكان نشر).

والبيئية[٤]. بوصف ذلك مسؤولية أخلاقية تتحملها الأجيال الحالية أمام الأجيال القادمة.

وتأكيداً على أهمية العلاقة بين الهجرة والتنمية المستدامة، واعترافاً بالدور الأساسي والإيجابي الذي تضطلع به الهجرة في التنمية، تم لأول مرة إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي، في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠) والمتمثل في الهدف رقم (١٠,٧) بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن، ومنتظم، ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها التي تتسم بحسن الإدارة[٥]. كما حظي موضوع الهجرة والتنمية باهتمام إقليمي، ففي الفترة من ١٤ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٥م عقد بإسطنبول المنتدى العالمي الثامن حول الهجرة والتنمية بعنوان "تعزيز الشراكات: الهجرة والحراك الإنساني من أجل التنمية المستدامة"، حضر المنتدى نحو (٦٠٠) مندوب من (١٥٠) دولة و(٣٠) منظمة دولية، ومسؤولون رفيعو المستوى من المنظمات الدولية، فضلاً عن ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وكان الهدف من المنتدى معالجة الجوانب متعددة الأبعاد والفرص والتحديات المتصلة بالهجرة الدولية وارتباطها بالتنمية.. كما تمت مناقشة مسألة الهجرة والتنمية على نطاق واسع في علاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

أما على المستوى العربي وفي إطار التحضير للمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية الذي عقد بإسطنبول - تركيا في أكتوبر٢٠١٥م، فقد نتج عن

---

(٤) اليونيسكو (٢٠١٢) التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي ص ٧- ٨ .

(٥) الجامعة العربية (٢٠١٨) أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية: الورقة المفاهيمية للورشة التدريبية، مرجع بصيغة بي دي إف على الرابط:
https://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=1288

الاجتماع التشاوري العربي الإقليمي بخصوص الهجرة (ARCP) جملة من الإرشادات والتوجهات لبلورة الموقف العربي من محاور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، إذ تم التأكيد على ضرورة حماية حقوق المهاجرين ومساندتهم بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية، والدعوة إلى دراسة أوضاع المهاجرين والمغتربين العرب في مختلف بلدان إقامتهم، ووضع سياسات ناجعة لدمجهم في مجتمعات المهجر بما يحقق الاندماج الاجتماعي، مع الحفاظ على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارساتهم لها، فضلاً عن التصدي لجميع أشكال التمييز العنصري، والاستفادة من الكفايات العربية العلمية والفنية المهاجرة بما يدعم جهود التنمية المستدامة في الوطن وبلد المهجر(٦). كما عقدت بالقاهرة ورشة عمل بعنوان "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية" خلال الفترة ١٦ ـ ١٧ يوليو/ تموز ٢٠١٨م نظمتها الأمانة العامة للجامعة العربية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) هدفت الورشة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها وخططها التنفيذية في ما يخص الهجرة والتنمية، وإلى رفع مستوى الوعي بالأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة حتى العام ٢٠٣٠م، المرتكزة على هدف عام وأساسي وهو "عدم إهمال أحد"، وشملت الخطة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمتضمنة لنحو (١٦٩) غاية شاملة لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة(٧).

---

(٦) الجامعة العربية (٢٠١٥) المنتدى العالمي الثامن للهجرة والتنمية ٢٠١٥ ورقة إرشادية، متاح على الانترنت بصيغةPDF ص ١-٤ .

(٧) الجامعة العربية (٢٠١٨) تقرير ورشة عمل حول "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، متاح على الانترنت بصيغة بي دي اف .

أما على المستوى الوطني فلم تحظ قضية الهجرة والمهاجرين وعلاقتها بالتنمية المستدامة بأي اهتمام فعلي من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة، فعلى الرغم من أن وزارة المياه والبيئة أعدت "التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة"، قُدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريودي جانيرو خلال يونيو ٢٠١٢م، فإن هذا التقرير خلا من أي إشارة إلى مسألة الهجرة والمهاجرين ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من أن التقرير أكد التزام الجمهورية اليمنية "بتعهداتها نحو العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، متطلعة في ذات الوقت إلى دعم المجتمع الدولي لجهودها الرامية إلى تحقيق معدلات تنمية عالية ومستدامة تمكنها من اللحاق بركب التقدم العالمي والإسهام الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية"[٨]. وفي إطار التحضيرات للمؤتمر الأول للمغتربين عقدت ندوة علمية وسمت "المغتربون الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، نظمها المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين، على الرغم من أن العنوان وردت فيه عبارة (التنمية المستدامة)، فإن الأوراق العلمية المقدمة اكتفت بتناول جوانب من الهجرة وعلاقتها بالتنمية ولكن بمنظور التنمية الاقتصادية التقليدية، وليس وفق فلسفة التنمية المستدامة وأبعادها.

(٨) وزارة المياه والبيئة (٢٠١٢) التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو ٢٠١٢، ص ٣ اليمن.

المحور الأول: تأثيرات الهجرة في التنمية المستدامة في الوطن اليمني (أنموذج حضرموت):

- **تأثيرات في البعد الاقتصادي:**

تتطلب عملية دراسة المؤثرات الاقتصادية للهجرة والاغتراب وتقييمها توافر بيانات دقيقة ومحدَّثة وموثوق بها؛ كي يتمكن الباحثون من تحليلها واستخلاص نتائجها. ومازالت إحصائيات المهاجرين اليمنيين متباينة في أرقامها تبعاً لتباين مصادرها، فضلاً عن مردودات المغتربين وتحويلاتهم المالية التي تعتمد على عددهم، ومستويات دخلهم، وحجم مدخراتهم، كما تتوقف تلك التحويلات على الأغراض التي ترسل من أجلها، مثل إعالة الأسر في وطنهم، أو الاستثمار الذي بدوره يتأثر بالسياسات الاقتصادية والحوافز، والإعفاءات والتسهيلات المتاحة[٩].

ومما لا شك فيه أن للهجرة تأثيرات اقتصادية على الوطن الأم للمهاجرين، وقد ساهمت الهجرة اليمنية عموماً والحضرمية على الرغم في إحداث تغييرات اقتصادية واضحة، وتعد محافظة حضرموت من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة وفي مختلف مناحي الحياة فيها[١٠]. وتلك الآثار، سواء الإيجابية منها أو السلبية، اتسمت بالاستدامة في كثير من مؤثراتها التي مازالت قائمة ومؤثرة مُنْذُ بواكير الهجرة الحضرمية وحتى اليوم. وسوف نتناول جوانب من تلك المؤثرات الاقتصادية الإيجابية والسلبية من حيث استدامتها:

---

(٩) الإسكوا (٢٠١٤) اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، متاحة بصيغة PDF، ص ٨ ـ ٩ .

(١٠)باصرة، صالح علي (١٩٩٩) الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا (البداية ـ التأثير والتأثر ـ النهاية) ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت الكتاب (١٥)، الآفاق للطباعة والنشر، ص ٣٢ .

- **استدامة التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للهجرة الحضرمية:**

تتعدد المؤثرات الإيجابية للهجرة اليمنية على الوطن في مختلف الجوانب وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وتعد التحويلات المالية من العملة الصعبة من أهم المردودات الإيجابية على مختلف المناحي الاقتصادية، بدءاً بالزراعة، والصناعة، والاسكان، والنقل والموصلات، والتجارة والاستثمار، وكذا المجالات الخدمية[١١]. وتشير الدراسات المهتمة بتحويلات المغتربين اليمنيين إلى أن اليمن جاءت في المرتبة الخامسة بين الدول الأقل نمواً من حيث التحويلات المالية الخارجية في عام ٢٠١٠م، حيث كانت سابع دولة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس هذا الترتيب أهمية الدور الذي تقوم به التحويلات المالية الخارجية في توفير مصادر دخل لعائلات المغتربين والعاملين في الخارج، وكذلك تأثيرها على الاقتصاد اليمني من خلال توفير النقد الأجنبي وزيادة إيرادات الدولة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تراوحت القيمة التقديرية لتحويلات المغتربين بين (١,١) مليار دولار و(١,٤) مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠١١م، وباتجاه تصاعدي، قفزت بعد ذلك إلى (٣,٣) مليار في عام ٢٠١٢م[١٢]. وعادة ما تسخر تلك التحويلات لتلبية الاحتياجات المعيشية لعائلات المغتربين وكذلك تحسين الأوضاع السكنية، ومجالات الصحة، والتعليم ومتطلبات العادات الاجتماعية كالزواج، وتسديد الديون، أو اقتناء السلع الكمالية، أو الشروع في أنشطة ذاتية تدر شيئاً من الدخل بالنسبة للمغتربين ذوي الدخل المنخفض، في

---

(١١)باعباد، علي هود وبابعير، عبدالله صالح (١٩٩٩) حضرموت علاقة وطن وهموم اغتراب، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت الكتاب (١٥)، الآفاق للطباعة والنشر، ص ٥٣ .

(١٢) الإسكوا (٢٠١٤) مرجع سابق، ص ٨

حين يعد الاستثمار في العقار وشراء الأراضي هو النشاط الأكثر تفضيلاً لدى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع من المغتربين. ويلاحظ أن أغلب العقارات الحديثة في المدن الرئيسة والمؤجرة للسكن أو للنشاط التجاري تعود ملكيتها لتلك الفئة. وعلى مستوى اقتصاديات الدولة، كان لتحويلات المغتربين دور مؤثر في دعم ميزان المدفوعات، بل إنها أدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزان إلى فائض[١٣].

أما بالنسبة للهجرة الحضرمية فإن المؤثرات الاقتصادية الإيجابية على حضرموت كانت مبكرة وفقاً لبواكير الهجرة الحضرمية نفسها. ويؤكد سارجنت أنه لا يوجد بين العرب الذين ولدوا في حضرموت من قطع ارتباطه بها، وحتى أولئك الذين جعلوا من المهجر موطناً دائماً لهم، وتكيفوا مع متطلبات (الوطن الجديد) لم ينسوا حضرموت موطن الأجداد[١٤]، بل أن الأسر الثرية في المهجر كثيراً ما كانوا يمتلكون منزلاً ثانياً في حضرموت.. كما أن عدداً لا يستهان به من المهاجرين الناجحين كانوا يبعثون أموالاً كثيرة سنوياً إلى ذويهم وأقاربهم المحتاجين داخل حضرموت، فعلى سبيل المثال بلغ ما تم تحويله خلال نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين ما قدر بنحو (٧) ملايين جنيه عبر البنوك الهولندية والبريطانية آنذاك، بخلاف المبالغ التي تسلم عبر الأفراد، وكانت تلك التحويلات تعد أهم وسيلة لدعم الناس في حضرموت لشراء الغذاء والحاجات الأخرى، فضلاً عن دورها في استمرار دوران عجلة الاقتصاد الإقليمي في منطقة قاحلة وفقيرة ومكتظة بالسكان، في

---

(١٣)المرجع نفسه، ص ١٢ ــ ١٤

(١٤)إنجرامس، دبليو اتش (٢٠٠١) حضرموت (١٩٣٤ - ١٩٣٥) النوبان، سعيد عبدالخير (مترجم)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص ١٦٤.

الوقت الذي كانت مصادر العيش التقليدية كالزراعة ورعي الأغنام والإبل، والتجارة المحلية في غاية التدهور[١٥].

وتبدو الاستدامة في هذا الجانب قائمة إلى اليوم، إذ مازالت كثير من الأسر في حضرموت تعتمد على ما يرسله المهاجرون من أموال، سواء من شرق وجنوب شرق آسيا، أو من شرق أفريقيا، فضلاً عن دول الخليج وفي مقدمتها السعودية والكويت؛ لتلبية الحاجات الأساسية لتلك الأسر. بل أن كثيراً من المهاجرين الحضارم استثمروا في العقار في بلد المهجر، وجمع بعضهم ثروات طائلة، لاسيما في سنغافورة وجاوا، بما امتلكوا من عقارات هناك بلغت قيمتها ملايين الجنيهات الإسترلينية، وعلى سبيل المثال لا الحصر امتلكت أسرة آل الكاف عقارات في سنغافورة قيمتها مليونا جنيه إسترليني، ومبلغ مماثل في جاوا[١٦]، وكذلك أسرة آل السقاف، فقد امتلك أحمد عبدالرحمن بن علوي السقاف جزءاً كبيراً من الأراضي في سنغافورة، وفي مناطق استراتيجية مثل المنطقة المحاطة بجلال سلطان و"طريق الجسر الشمالي" وطريق "الشاطئ"، وأخرى شملت جزءاً كبيراً من مطار "بايا ليبار" القديم والمنطقة الصناعية، وامتلك فندق "رافلز" على الطريق الساحلي، الذي ما يزال قائماً إلى اليوم[١٧].

واستدامت مردودات بعض تلك الثروات على أسرهم مُنْذُ القرن التاسع عشر إلى اليوم، منها على سبيل المثال أسرة آل الكاف، وآل السقاف، وآل

---

(١٥) يونق، هوب دي (٢٠١٨) التحويلات المالية من جزر هولندا الشرقية إلى حضرموت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الحضارم في المحيط الهندي، فريد العطاس (محرر)، عبدالله عبدالرحمن الكاف (مترجم)، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر، ص ١٠٣.

(١٦) بوكسبيرجر، ليندا (٢٠١٩) على حافة إمبراطورية: حضرموت، الهجرة، المحيط الهندي، مصطفى العيدروس (مترجم) ط الأولى، مركز الأندلس للنشر، ص ٦٣.

(١٧) الكاف، حسين بن محمد بن أحمد (٢٠١٩) أثر الحضارم في سنغافورة ودورهم الديني ـ الاقتصادي ـ الثقافي.. ط الاولى، تريم للدراسات والنشر ص ٤٠ ـ ٤١.

الكثيري وغيرهم، بالإضافة إلى العقارات التي تم وقفها للمراكز التعليمية والأربطة الدينية، والمدارس التي استدامت مردوداتها حتى اليوم مثل رباط تريم، ومدرسة النهضة بسيئون.

كما سعى بعض المهاجرين إلى إقامة شركات مساهمة في حضرموت، فعلى سبيل المثال دعا السيد عيدروس بن حسن العيدروس إلى مشاركته في حفر بئر وشراء مكينة لرفع الماء من البئر في مزرعته في وادي جعيمة، وحدد رأس مال المشروع بنحو (٦٠٠٠) روبية موزعة على (١٢٠) سهماً، معدل سعر السهم (٥٠) روبية فضة، وتم التعاقد مع مهندسين إندونيسيين أرسلوا إلى حضرموت لتنفيذ المشروع، كما سعى مهاجرون آخرون إلى تأسيس شركة مساهمة أخرى لإقامة مصنع لتعليب الأسماك في مدينة المكلا، حُدد رأس مال الشركة بنحو مليون روبية وللسهم الواحد نحو (١٠٠٠) روبية، وسارع عدد من المهاجرين الأثرياء إلى الاشتراك في هذا المشروع. غير أن أوضاع حضرموت وتدخل الاستعمار البريطاني حينها، فضلاً عن الحروب المتكررة التي تنشأ بين القبائل من حين لآخر، حالت دون المزيد من المؤثرات الاقتصادية للمهاجرين في بلدهم حضرموت(١٨).

أما بخصوص استدامة المؤثرات الاقتصادية في مجالات الزراعة، والتطور الحضري والعمراني، فقد كان مبكراً على وفق بواكير الهجرة الحضرمية نفسها، فقد سخر عدد من الحضارم جزءاً من أموالهم لدعم الزراعة والحفاظ على مجاري السيول، وقنوات توزيعها. فعلى سبيل المثال قام أبوبكر بن شيخ الكاف عام ١٩١٧م باستيراد الماكينات الزراعية الحديثة وتوزيعها

(١٨) غالب، يحيى محمد أحمد (٢٠٠٨) الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، ط الأولى، ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

على الفلاحين في مدينة تريم مجاناً، كما أنشأ ورشة لتصليح تلك المكائن الزراعية، واستقدم لأجل ذلك خبيراً في هذا المجال من تركيا، كما حرص على جلب أنواع من البذور والشتلات لبعض المنتجات الزراعية ومنها أنواع من الفواكه من الخارج لتتم زراعتها في حضرموت، فضلاً عن دوره في بناء سدود المياه في وادي حضرموت وترميم ما يتطلب ترميمه منها[١٩]، كما شرع أبوبكر الكاف أيضاً في استصلاح أراضٍ زراعية جديدة في ضواحي تريم، وأنفق من أمواله التي كوَّنها في المهجر على حفر العديد من الآبار، وتمهيد مجاري السيول وقنوات الري[٢٠]. وينجذب الزائر لحضرموت عندما يرى بساتين النخيل ومساحات الزراعة المحيطة بالقصور الطينية المبهرة التي موَّلتها عائدات الهجرة مُنْذُ النصف الأول من القرن الماضي[٢١].

أما ما يخص التطور العمراني واستدامته، فمما لا شك فيه أن آثار الهجرة ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت، وبالذات مدينة تريم، إذ يظهر أثر الهجرة في النمط العمراني من حيث الشكل والتصميم المنقول من أرض المهجر الآسيوي بالذات، وإدماجه مع خصائص العمارة الطينية العريقة في وادي حضرموت، التي مثلت صورة حية للعمران البيئي الذي ظل وما زال يحتضن ساكنيه مئات السنين، على الرغم من تطور حاجات الناس وتغير أحوالهم. وحققت هذه العمارة مواءمة مع

---

(١٩) السقاف، جعفر محمد والكاف، علي أنيس (٢٠١٠) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، سيئون، ص ٢٣٠.

(٢٠)عمشوش، مسعود سعيد (٢٠١٧) الحضارم في مهاجرهم، متاح بصيغة (بي دي اف)، ص ٢٢. ٣٣٢

(٢١)لاكثر، هيلين (١٤٤٠) حضرموت: البنية الاجتماعية والزراعة والهجرة، نويل برهيوني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص ١٠٣.

ظروف المناخ فخلقت السكن المريح صيفاً وشتاءً، كما جاءت هذه العمارة موائمة ومتناغمة مع خصائص المجتمع وحاجاته المادية والروحية، فكان لها كبير الأثر في تمتين العلاقات الإنسانية بين الأفراد، وإشاعة التوحد وتعميق حسن الجوار، وتقوية أواصر الألفة وتعزيز الانتماء[٢٢]. ولا شك أن ما اتسمت به مدن حضرموت من أنماط عمرانية وعلى وجه الخصوص في مدينة تريم يمثل صورة حية ومستديمة للعمران المتأثر بالهجرة؛ إذ أسهمت هجرة الحضارمة إلى كلٍّ من سنغافورة وإندونيسيا والهند في ظهور أسر ثرية تنافست مُنْذُ ما يزيد عن قرنين من الزمان على تشييد القصور الفخمة التي مزجت بين الفن المعماري الحضرمي الأصيل، وبين الفن المعماري الآسيوي والمالاوي، معتمدة على الخامات المحلية، كمادة الطين التاريخية وأخشاب النباتات الطبيعية، ومواد تم استيرادها من المهجر. كالزجاج والألمونيوم والقطع الحديدية وبعض الأخشاب المزخرفة والأعمدة الضخمة التي تميز واجهات القصور في تريم، وكذلك النوافذ، مما يضفي جمالاً يستشف منه التأثر بالفن المعماري من شرق وجنوب شرق آسيا[٢٣]. (أنظر الأشكال ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤).

(٢٢) السقاف، أحمد محمد (٢٠٠٢) تأثير خصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية على العمارة الطينية في وادي حضرموت، ورقة مقدمة للندوة العلمية "التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشاكل البناء بها"، الرياض ٤ –١ نوفمبر ٢٠٠٢م، المملكة العربية السعودية.

(٢٣) العامري، عبدالحكيم صالح (٢٠١٢) المعالم الأثرية والسياحية بمدينة تريم، ورقة علمية ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى، ص ١٩٨ ـ ٢١٧.

شكل (١) قصر القبة ـ تريم

شكل (٢) دار السلام ـ تري

شكل (٣) قصر المنصورة ـ تريم

شكل (٤) قصر عشه ـ تريم

وهكذا تظهر الآثار الاقتصادية الإيجابية للهجرة الحضرمية على الوطن، ليس في مجال تحويل الأموال وتحسين حياة الأسر وحسب، بل أيضاً في مجالات اقتصادية صناعية وزراعية وعمرانية. فلولا تلك الثروات التي كونها أولئك المهاجرون، لما استطاعوا المساهمة في تحسين موطنهم وتطويره، ولولا تلك الثروات وحس الانتماء، لما توجهوا إلى العودة إلى الوطن والمساهمة في تعميره. وإن كانت بعض جوانب التأثير قد أخذت طابعاً شخصياً أو ذاتياً، كبناء القصور الفخمة، إلا أنها أسهمت في تطوير العمران البيئي السائد في حضرموت، حيث أصبح عمراناً يجمع بين خصائص البيئة الطبيعية، مستثمراً لموارد البيئة المحلية كمادة الطين وأخشاب السدر والنورة، ومستفيداً من مؤثرات عمران المهجر، مما وسمة ببعض السمات التي أصبحت ذات استدامة

بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العمران المحلي، مثل البلكونة والفتحات الدائرية وغيرها من الأشكال الفنية والزخرفية التي تبناها المعماريون المشهورون في تريم ومدن وادي حضرموت. يؤكد ذلك ما أورده باصرة (١٩٩٩): أن السلطان الكثيري أجاب عندما سألته بعثة مجلة العربي الكويتية عام ١٩٦٥م عما يخص عاصمة دولته مدينة سيئون قائلاً: "إن مدينة سيئون شيدها المهاجرون إلى إندونيسيا"، وأكد فان در مولن عندما تحدث عن مدينة حريضة وما بها من قصور ومبانٍ وبساتين "أن كل ما هو أنيق ومزدهر يعزى إلى أموال المهجر"(٢٤).

استدامة التأثيرات الاقتصادية السلبية للهجرة الحضرمية:

مما لا شك فيه أنه مثلما للهجرة من آثار إيجابية، فإن لها آثاراً سلبية على الوطن بشكل عام وعلى حضرموت بشكل خاص. إذ تعد حضرموت من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة في مختلف جوانب الحياة فيها.. ومع حقيقة الدور الاقتصادي الإيجابي للحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون لذويهم في حضرموت مُنْذُ بواكير الهجرة الحضرمية كما سبق وأُشير إليه، إلا أن ذلك خلق جيلاً من العاطلين، ونمَّى روح الاتكالية، فنمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس واستمرت إلى اليوم. ودفعت حضرموت ثمن ذلك خلال توقف الحوالات وما كان يتم الاعتماد عليه من الخارج، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، مما أسهم بشكل كبير في ظهور المجاعة في حضرموت تبعاً لتوقف الحوالات والموارد الاقتصادية المستوردة من بلدان المهجر. وتكررت المشكلة بعد عودة عدد من المهاجرين من شرق أفريقيا أيضاً، و من دول الخليج أثناء اندلاع حرب الخليج، مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

(٢٤) باصرة (١٩٩٩) مرجع سابق ص ٣٥.

وكل عودة للمهاجرين حملت معها العديد من المشاكل الاقتصادية[٢٥]، ولعل من أبرزها استنزاف قوة العمل الزراعية من الشباب وذوي الخبرة، وضعف الصناعات الحرفية أمام استيراد الأدوات المستوردة[٢٦] المصنعة خارجياً والأكثر جاذبية ومنافسة للمنتجات المحلية. ومما يؤسف، أنه على الرغم من شهرة حضرموت تاريخياً ببعض الصناعات الحرفية النابعة من استثمار موارد البيئة المحلية مثل نباتات النخيل والسدر، ومواد البناء كالجير (النورة) والرماد واخشاب السدر، فإنها اليوم تعتمد في جل احتياجاتها على كل ما هو مستورد، تأثراً بما هو موجود في بلدان المهجر. وتتلاشى الحرف والمنتجات المحلية التي كانت أيضاً عامل جذب للسياح ومصدرَ دخلٍ اقتصادي لا يستهان به لعدد من الأفراد في مجتمع حضرموت. وقد لوحظ مؤخراً أن كثيراً من الحرف والصناعات الحرفية تكاد تكون منقرضة أمام استيراد المواد والبضائع المستوردة المشابهة والمنافسة، فضلاً عن نمو ثقافة الاستهلاك التي تعد الهجرة أحد عوامل نموها. وتزداد المشكلة أيضاً بعد غياب السياح وأنشطة السياحة التي كانت تشكل رافداً اقتصادياً جيداً لمحافظة حضرموت من خلال وصول أفواج السياح الذين يجوبون مدن حضرموت وقراها، ويقتنون كل ما هو محلي وبالعملة الصعبة في كثير من الأحيان. ويبدو أنه حتى لو عاد النشاط السياحي إلى محافظة حضرموت، فإن السياح ربما لن يجدوا ما يرغبون في اقتنائه من المنتجات المحلية، بل سيجدون منتجات بلادهم وبلاد المهجر هي المتوافرة في أسواق حضرموت وأزقتها.

---

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٧.

(٢٦) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص ١٨٨.

تأثيرات في البعد الاجتماعي والثقافي:

يعد التأثير الاجتماعي للهجرة من أكثر آثار الهجرة استدامة، سواء كان ذلك التأثير إيجابياً أم سلبياً. ووفقاً لمنطلقات الهجرة الحضرمية وأسبابها، فإن تأثيراتها الاجتماعية على الوطن وعلى بلد المهجر يعد تأثيراً عميقاً ومستداماً، وبهذا فهو يحقق فلسفة التنمية المستدامة وعلاقتها بالهجرة، وهو ما يتناوله هذا المحور، الذي يمكن تحديده وفق منحيين:

- استدامة التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرمية.
- استدامة التأثيرات السلبية للهجرة الحضرمية.

استدامة التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرمية في البعد الاجتماعي والثقافي:

شكلت التأثيرات الاجتماعية والثقافية الإيجابية للهجرة على حضرموت أهمية بالغة في تحقيق جوانب من التنمية البشرية كانت حضرموت أحوج ما تكون إليها، لاسيما ما يخص تأسيس التعليم ودعمه والتوسع فيه، والصحافة، والصحة، والخدمات الاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بالطرقات: وتعبيدها وصيانتها. وقد برز في دعم التنمية الاجتماعية واستدامتها كثير من الأسر والأفراد من المهاجرين الموجودين في كلٍّ من سنغافورة، وإندونيسيا بدرجة رئيسة ممن كونوا ثروات مالية من نجاحاتهم التجارية وبقاء ارتباطهم بالوطن، وكذا المهاجرون إلى دول الخليج، مما أسهم في استدامة جوانب من التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص العقارات والأموال كأوقاف لفتح المدارس ودعم أربطة التعليم الديني، فضلاً عن إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات، وكذا تعبيد الطرق للربط بين مدن وادي حضرموت وقراه، بل والربط بين ساحل حضرموت ووادييها. وكثير من تلك الأوقاف مازالت مستدامة حتى اليوم.

ومع حقيقة تعدد تلك التأثيرات وتنوعها، وصعوبة حصرها، فضلاً عمن أسهموا فيها، ويرى الباحث أن يستعرض نماذج من تلك التأثيرات وأبرزها بما يتناسب مع هذا المحور، سواء كانت مما وفرته المراجع العربية والأجنبية، أو من الواقع الذي عايشه وعرف عنه الباحث.

تؤكد الدراسات الحديثة أن من انخرطوا في الهجرة من أبناء حضرموت شكلوا نسبة عالية جداً من سكان حضرموت.. ومُنْذُ نحو ألف عام حتى اليوم مازالت الهجرة الحضرمية مستدامة ومستمرة، حافظ المهاجرون الحضارم خلالها على ارتباطهم بأرض الوطن، وكان التفاعل بين أرض الوطن والمهجر مستمراً ومتسقاً. كما أن تأثير الهجرة على مجتمع حضرموت كان عظيماً في القرنين الأخيرين[٢٧]، وتشكل عائلة آل الكاف أبرز الأسر التي أسهمت مساهمة فعالة في التأثير على الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده. فهذه العائلة كان لها السبق والريادة في تعبيد الطرق في حضرموت مُنْذُ عام ١٩٢٦م، وهي أول من أدخل خدمات الكهرباء إلى حضرموت، وأول من أدخل السيارات عام ١٩١٦م، وأول من أدخل بعض الاحتياجات الاجتماعية كالتليفون، والراديو، والثلاجات المنزلية، واستديو للتصوير الفوتوغرافي إلى حضرموت [٢٨]. وكان أبرز مركز علمي ديني بحضرموت وأشهرهُ يتمثل في "رباط تريم" الذي تم دعمه وتأسيس وقفيته من قبل ثلة من تجار وأثرياء المهاجرين في سنغافورة. يؤكد ذلك ما جاء في وثيقة الوقفية التأسيسية لمعهد الرباط المسجلة في سنغافورة في ١٠ مارس ١٨٨٦م، إذ ورد ما نصه:

---

(٢٧) البوجرا، عبدالله، وبريهوني، نويل (١٤٤٠) حضرموت والمهجر: السياسة اليمنية والهوية والهجرة، نويل برهوني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢٨) السقاف، جعفر والكاف، علي (٢٠١٠) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة.. ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، ص٤٣.

"بين السيدين عقيل بن سالم السري، وعبدالرحمن بن علي الجنيد، وهما من تجار سنغافورة، وبين الأمناء (تم ذكر عدة أسماء).. على الإشارة إلى المكاتبات المنعقدة بخصوص تحويل العقارات المشتراة بحسب بياناتها للوقفية وبوقفها وقفاً مؤبداً بمقتضى تفصيل الشروط المشروطة في هذه الوقفية، وبصرف الحاصل من العقارات في المصارف المعينة وعلى الوجه المقرر". كما أن هناك وقفيات أخرى خاصة بهذا الرباط وغيره من المراكز العلمية أوقفها أثرياء المهجر من الحضارم، منهم على سبيل المثال وقفية الشيخ الثري سالم بن محمد بن طالب الكثيري ببيت رقم (١٠٦) في سنغافورة، والسيد عبدالرحمن بن عبدالله الكاف ببيت رقم (١٣) بموجب وثيقة حررت في ديسمبر ١٩٢٢م، كما أوصى سالم بن علي بن شرمان بنصف بيته الكائن في حارة (منجو كالي) بمباسا. ومع الحديث عن حقيقة تعدد المتبرعين والواقفين لأموال وعقارات تخص رباط تريم، يمكن أن نختم بالإشارة إلى ما تبرع به الشيخ محمد بن عوض بن لادن للرباط المذكور حيث تبرع بمبلغ ألفي شلن تصرف شهرياً لصالح طلبة العلم برباط تريم مُنْذُ عام ١٣٧٤ هجرية[٢٩].

وبالإضافة إلى تأسيس الأربطة ومراكز تحفيظ القرآن ودعمها، أسهم المهاجرون بثرواتهم في تأسيس عدد من المدارس في حضرموت، منها على سبيل المثال "مدرسة الحق" في تريم ١٩١٦م، و"مدرسة النهضة" بسيئون التي أسسها ابن حضرموت في المهجر السيد سقاف بن محمد عبدالرحمن السقاف عام ١٩٢١م. كما أوقفت السيدة مهاني أحمد السقاف عام ١٩٢٧م بيتاً بسنغافورة لـ"مدرسة النهضة" بسيئون، ومازال ريع ذلك البيت يصل المدرسة

(٢٩) بلفقيه، عبدالله بن حسين (١٣٧٨) تذكرة الباحث المحتاط في تاريخ الرباط، مطبعة الفجالة الجديدة، متاح بصيغة بي دي أف، ص ٣٤ ـ ٤٧.

إلى اليوم، كما أن للمذكورة أوقافاً خيرية أخرى في حضرموت، (أنظر صورة لنموذج من الوقفية في الشكل (٥).

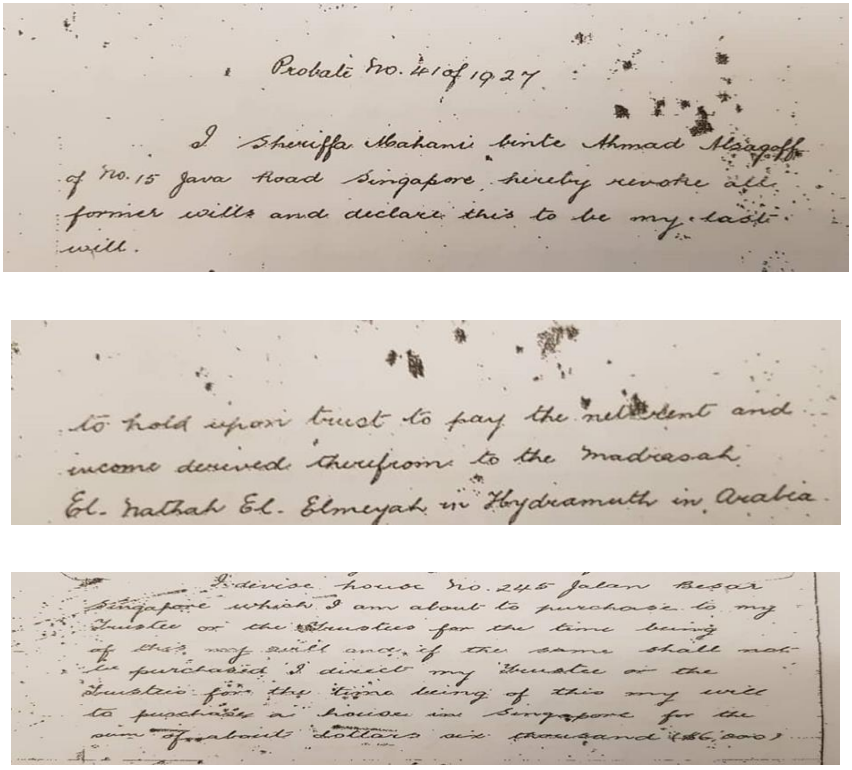
Probate No. 41 of 1927

I Sheriffa Mahani binte Ahmad Alsagoff of No. 15 Java Road Singapore hereby revoke all former wills and declare this to be my last will.

to hold upon trust to pay the nett rent and income derived therefrom to the Madrasah El-Nathah El-Elmeyah in Hydramuth in Arabia

I devise house No. 245 Jalan Besar Singapore which I am about to purchase to my Trustee or the Trustees for the time being of this my will and if the same shall not be purchased I direct my Trustee or the Trustees for the time being of this my will to purchase a house in Singapore for the sum of ... dollars six thousand ($6,000)

شكل (٥) يبين نموذج من وقفية السيدة مهاني عمر السقاف / سنغافورة

كما أسهمت أسرة آل الكاف بإرسال البعثات العلمية من أبناء حضرموت إلى القاهرة، وكان عددهم عشرة، خمسة من خريجي "مدرسة الحق" بتريم، وخمسة من خريجي "مدرسة النهضة" بسيئون، وذلك عام ١٩٢٦م[٣٠]. كما بعثت "جمعية الأخوَّة" ثلاثة مبعوثين إلى العراق عام ١٩٣٧م، وخمسة مبعوثين إلى سوريا عام ١٩٤٧م، معتمدة في مصادر دخلها بدرجة رئيسة على

(٣٠) السقاف والكاف (٢٠١٠) مرجع سابق، ص ٣٧.

أموال المهاجرين[٣١]. وليس بخفي على أحد أن "جميع المدارس التي تقع في إطار الدولة الكثيرية تولى الإنفاق عليها أثرياء من أسرتي آل السقاف وآل الكاف من أموالهم التي رصدوها في المهجر لهذه الخدمة وغيرها من الخدمات الإنسانية النبيلة"[٣٢].

أما ما يخص التأثير في الجانب الصحي، فلم يجد الباحث اهتماماً واضحاً في الدراسات التي تناولت الهجرة الحضرمية بهذا الجانب في ما يخص تأثيرات الهجرة فيه. وبالعودة إلى مطلع القرن الماضي، نجد جهود أسرة آل الكاف في دعم الجانب الصحي موثقة بعض الشيء، إذ تم استقدام عدد من الأطباء من الخارج؛ لتقديم العلاج المجاني لأبناء حضرموت. يؤكد ذلك ما أشار إليه كلٌّ من درمولين وفون فيسمان - فيما أورده السقاف والكاف (٢٠١٠) - بقولهما: "يوجد في حضرموت وما حولها طبيب واحد حصل على تدريب غربي، ويعود الفضل هنا إلى السيد أبي بكر الكاف الرجل المستنير الذي استقدم هذا الطبيب الشاب الهندي"، كما أنشأت الأسرة "مستشفى الكاف الخيري" بتريم الذي أداره أبوبكر المذكور بعد وفاة أخيه عام ١٩٤٨م، كما أقام صيدلية خيرية في سوق سيئون لتوزيع الأدوية للمرضى مجاناً[٣٣].

وبعد العام ١٩٩٠م، ساهمت أسر وشخصيات كثيرة من المهاجرين في دعم الجانب الصحي من خلال إنشاء المستشفيات في كثير من مدن حضرموت ونواحيها، واستقدام البعثات الطبية لتقديم الخدمة الصحية مجاناً أو بخدمة شبه

---

(٣١) عصبان، صالح مبارك (٢٠١٠) ريادة النهضة العلمية في تريم في القرن الرابع عشر الميلادي، ورقة علمية مقدمة ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى، ص ٣٥٥ - ٣٥٨.

(٣٢) بامطرف، محمد عبدالقادر (٢٠٠١) الهجرة اليمنية، ط الأولى، وزارة شؤون المغتربين، الجمهورية اليمنية،ص ٩٩.

(٣٣) السقاف والكاف (٢٠١٠) مرجع سابق ص ٢٢٩.

مجانية، منهاـ على سبيل المثال لا الحصرـ مستشفى "خيلة بقشان" بدوعن، و"مستشفى بابكر الخيري" بوادي العين. كما أسهم ويساهم المهاجرون في استجلاب بعض الأجهزة الطبية المهمة وغالية الثمن؛ لرفد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية والمراكز الصحية التابعة للجامعات في حضرموت من وقت لآخر، ويصعب توثيق هذه الإسهامات لأنها تسجل في كثير من الأحيان باسم "فاعل خير"، إذ يرفض بعضهم الإفصاح عن دوره. وتبدو استدامة هذا التأثير من خلال استمرار تلك الإسهامات، مُنْذُ مطلع القرن الماضي إلى اليوم، فما زالت كثير من المستشفيات والمراكز الصحية تعتمد على عطايا المغتربين وأموالهم في دعم الخدمات الصحية وتحسينها. غير أن البعض يشكو من عدم الحفاظ على تلك الأجهزة وصيانتها، كما أن الحاجة تبدو أكثر تزايداً اليوم، في حين ضعفت ثروات المغتربين بعد التغيرات التي تعيشها دول المهجر في النواحي الاقتصادية وما يتبع ذلك من إجراءات لحكومات تلك الدول، مما يحد من استدامة تسخير الأموال لخدمة الجوانب الاجتماعية عموماً، والجانب الصحي على وجه الخصوص.

أما ما يخص خدمات تعبيد الطرقات وصيانتها، فتبدو آثار الهجرة وثروات ذويها مبكرة ببواكير الهجرة الحضرمية نفسها؛ فقد كان دور ثروات المهاجرين أكبر من دور الحكومات السابقة في حضرموت، لاسيما في النصف الأول من القرن الماضي على أقل تقدير. ومع صعوبة حصر كل تلك المؤثرات في هذا الجانب، إلا أن هناك مشاريع يمكن أن يقال عنها أنها "عملاقة" إذا نظر إليها في زمنها ومستوى الإمكانيات التقنية المتوافرة آنذاك، فضلاً عن مستوى الحاجة إليها في تلك الفترة من تاريخ الخدمات في حضرموت، تأتي في مقدمة هذه الطرق "طريق الكاف" التي تربط بين وادي حضرموت وساحله من تريم

إلى الشحر، حيث بدأ العمل فيها في عام ١٩٢٤م في ظل وجود كيانين سياسيين في حضرموت هما "الدولة القعيطية" وعاصمتها المكلا، و"الدولة الكثيرية" وعاصمتها سيئون. ويؤكد المؤرخ المعروف محمد عبد القادر بامطرف أن أسرة آل الكاف أسهموا بأموال لا يستهان بها من ثرواتهم التي كونوها في المهجر في دعم كثير من الخدمات، ومنها تعبيد الطرقات في وادي حضرموت ودوعن والساحل، وهم الذين شقوا الطريق بين الشحر وتريم بمسافة تقدر بنحو (٢٠٠ ميل)، وسميت بـ"طريق الكاف" حينها وفتحت عام ١٩٣٧م، وتعرف اليوم بـ"الطريق الشرقية"، وكلفهم هذا العمل الإنشائي العظيم حينها (١٨٠ ألف ريال). كما أنفق أبوبكر بن شيخ الكاف مبلغاً يقارب (١٥٠ ألف ريال) من أجل حفظ الأمن على طول الطريق وفي أماكن أخرى من حضرموت* وكانت حضرموت قبل ذلك لا تعرف الأمن ولا الاستقرار[٣٤].

ومن مشاريع الطرقات الكبيرة التي شيدت مؤخراً من ثروات المهاجرين أيضاً طريق "خيله بقشان" التي تربط بين عاصمة المحافظة المكلا ومديرية دوعن، التي شيدتها أسرة آل بقشان، فضلاً عن تعبيد ورصف كثير من الطرق الداخلية في مدن حضرموت، لاسيما تريم وسيئون وقرى في دوعن وغيرها بمساهمات المغتربين أو أوقافهم.

ويُعد الشيخ سالم باحبيشي مثالاً آخر لأثرياء الاغتراب من شرق أفريقيا في التنمية في حضرموت، إذ أنشأ الشيخ باحبيشي أول محطة كهرباء بوادي حضرموت بمعدات حديثة، تم تركيبها من قبل مهندسين إيطاليين استقدمهم الشيخ باحبيشي، وخصص جميع إيرادات تلك الكهرباء للصدقات وأعمال

(٣٤) بامطرف (٢٠٠١) مرجع سابق ، ص ٩٩. للمزيد عن الطريق وإنشائها والاتفاقيات المبرمة مع القبائل راجع السقاف والكاف (٢٠١٠) مرجع سابق ص ١٩٠ ـ ٢٠٧.

الخير، كما أن له أعمالاً في مشاريع المياه في دوعن، كذلك أسس "مستشفى الجحي" المعروف إلى اليوم[٣٥].

وتبدو استدامة هذه الخدمات إلى اليوم واضحة، فالطريق الشرقية "طريق الكاف" (سابقاً) مازالت مستخدمة، وما حدث لها من تحسين لا يعدو كونه تعبيداً وإضافةَ الإسفلت، بينما ظل خط الطريق ومساره مستداماً. ومن خلال استخدام الباحث للطريق الشرقية حالياً تبين له أن معالم "طريق الكاف" مازالت ظاهرة ومستخدمة، وتظهر في أماكن أخرى موازية لخط الإسفلت القائم اليوم (انظر الشكلين ٦ ، ٧).

وقبل ختام هذا المحور، لابد من الإشارة إلى دور عائلة بغلف في إقامة مشاريع خدمة توصيل مياه الشرب إلى المنازل واستدامتها وإقامة الخزانات لذلك في أرجاء مختلفة من حضرموت، مُنْذُ عشرات السنين إلى اليوم، ومجال تفصيلها يفوق طبيعة منهجية هذا البحث.

شكل (٦)

يبين جانباً من استدامة طريق الكاف (١٩٣٧)

شكل (٧)

يبين اتباع الطريق الشرقية الجديدة (التقط الباحث الصور في ٢٠٢١/١/٢٣) لمسارٍ موازٍ لطريق الكاف

(٣٥) عمشوش (٢٠١٧) مرجع سابق ، ص ٦٨.

ويبدو أن من أبرز التأثيرات الثقافية للهجرة على الوطن نمو الواقع الصحفي في حضرموت وتطوها؛ إذ ظهرت العديد من الصحف الحضرمية التي تبناها عدد من المهاجرين، أو أنها أنشئت بدعم منهم. وقد أوردت إحدى الدراسات جملة من أسماء الصحف التي صدرت في حضرموت حتى النصف الأول من القرن الماضي، وصلت أعدادها إلى نحو (١٤) صحيفة ومجلة[٣٦]، يبين الجدول (١) ذلك. ومع حقيقة عدم استدامتها جميعاً، إلا أن أثرها يكمن فيما أحدثته من حراك ثقافي ونمو للوعي في حضرموت، فضلاً عن اكتساب الخبرات في هذا المجال. يؤكد ذلك أن بعضاً من المؤسسين أو رؤساء التحرير أصبحوا زعماء وقادة اجتماعيين وسياسيين داخل حضرموت واليمن وخارجهما.

جدول (١) يبين عدداً من الصحف التي صدرت في حضرموت بتبنٍ ودعم من بعض المهاجرين

المجلة أو الصحيفة	تاريخ الصدور	مكان الصدور	المؤسس أو رئيس التحرير	دوريتها
السبيل	١٩١٣	المسيلة	محمد بن عقيل بن يحيى	غير مبين
حضرموت	١٩١٧	تريم	شيخ بن عبدالرحمن السقاف	أسبوعية
النهضة	١٩٢٥	تريم	الطيب الساسي	أسبوعية
عكاظ	١٩٢٩	سيئون	عبدالله بن احمد بن يحي	أسبوعية
اليقظة	١٩٢٩	سيئون	سقاف بن محمد	أسبوعية
التهذيب	١٩٣٠	سيئون	محمد بن حسن بارجاء	أسبوعية
الحلبة	١٩٣٨	المسيلة	علي عقيل وموسى الكاظم	أسبوعية
الإخاء	١٩٣٨	تريم	محمد حسن شيخ الكاف	أسبوعية
المنبر	١٩٣٩	المكلا	عبدالله سعيد بن وبر	أسبوعية
صوت حضرموت	١٩٤٠	سيئون	نخبة من الحضارم	أسبوعية
المنبر	١٩٤٣	المكلا	محفوظ عبده	أسبوعية
زهرة الشباب	١٩٤٤	سيئون	حسن بن سالم السقاف	أسبوعية
الأمل	١٠٤٦	المكلا	نخبة من الحضارم	أسبوعية
البلاد	١٩٥٠	المسيلة	نخبة من الحضارم	أسبوعية

عن: غالب يحيى (٢٠٠٨) ص ٣٢٩.

(٣٦) غالب، يحيى (٢٠٠٨) مرجع سابق، ص ٣٢٨ .

استدامة التأثيرات السلبية للهجرة الحضرمية في البعد الاجتماعي والثقافي:

تبدو التأثيرات السلبية للهجرة اليمنية عامة والحضرمية على وجه الخصوص في أنها تتسم بالاستدامة في بعض من أبعادها الاجتماعية، ولعل أول تأثير سلبي هو التفكك العائلي في ظل غياب الأب لسنوات قد تصل إلى نحو نصف قرن وأكثر لدى بعض العائلات، بينما تظل زوجته وبعض أولاده في انتظاره دون جدوى. ومع حقيقة إمكان التواصل الكتابي المتباعد حينذاك، إلا أن ذلك لم يحل الإشكاليات التي واجهها الأبناء بحرمانهم من حنان الأبوة، فضلاً عن اضطرار أكبر الأبناء لقطع التعليم للعمل مبكراً لتوفير لقمة العيش لباقي الأسرة في ظل انقطاع التحويلات لأسباب كثيرة. وهذه هي حال الكثير من الأسر الحضرمية التي هاجر أربابها إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا لسنوات عدة دون العودة، بسبب الوفاة أو الانصهار في بلد المهجر[٣٧]. ومُنْذُ الطفولة، كان الأطفال في المجتمع الحضرمي يرددون الأهازيج المعبرة والمحملة بالرجاء والدعوات الملحة لعودة أرباب الأسر، منها على سبيل المثال:

"الله يجيب آل جاوة .... أهل الذهب والتجارة"

"عسى آل جاوا يجون .... أهل الذهب والدخون".

ومما لاشك فيه أن هناك تأثيرات للهجرة عموماً على الوطن الأم، أياً كانت هذه الهجرة، وبالتالي تتشابه تلك الآثار في كثير من بلدان الطرد أو الإرسال. فاختلال التركيب السكاني النوعي، وضعف نسبة قوة العمل الشابة، ومستوى الالتحاق بالتعليم للفئات في سن التعليم، وانعكاسات ذلك على جوانب التنمية في

(٣٧) باصرة (١٩٩٩)، مرجع سابق ص ٣٦-٣٧.

أبعادها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية واضح ومعروف. فتوافر الاحتياجات الاجتماعية وربطها باستراتيجيات التنمية تخلق تفاعلاً بين مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالعلاقة مترابطة بين الواقع الصحي والثقافي والسكاني في أي مجتمع. وقد أكدت إحدى الدراسات الميدانية - التي تناولت انعكاسات الهجرة اليمنية على الأوضاع الاجتماعية - تدني مستوى الخدمات الصحية والمستوى التعليمي؛ نتيجة لهجرة العناصر الشابة الماهرة والمؤهلة إلى بلدان المهجر، ومن مؤشرات ذلك تزايد نسبة التسرب من التعليم العام للالتحاق بالآباء أو الإخوان في المهجر(٣٨).

كما ظهرت في مجتمع حضرموت مُنْذُ الأمس إلى اليوم سلوكيات تعد غريبة على السلوك الاجتماعي للمجتمع المستند على العقيدة الإسلامية، والتوجه الصوفي الذي يحث على التواضع، لذا انبرت الأقلام والدعوات مُنْذُ ثلاثينيات القرن الماضي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي، مركزة على مشاكل حضرموت الاجتماعية، وعزت أسباب ذلك إلى الهجرة وتأثيراتها، وانتقدت على وجه الخصوص السلع والموضات المستوردة من بلدان المهجر، وأن مثل ذلك يشكل إهداراً للموارد وضغوطاً اجتماعية تؤدي إلى مزيد من الهجرة، فضلاً عن انتشار ظاهرة التفاخر بالثروة المادية، مما أدى إلى استفحال الديون في محاولات تقليد الأغنياء، الأمر الذي يرغم المدينين على الهجرة. تؤكد ذلك إحدى المقالات التي نشرت في بعض الصحف والمجلات التي صدرت في حضرموت "مجلة التهذيب"، (مكتوبة باليد)، منتقدة تبني نساء حضرموت بعض العادات الهندية، والجاوية، والآسيوية، والنجدية، وهذا بدوره شجع على استيراد السلع الأجنبية وأدى إلى عزوف المجتمع عن شراء المنتجات المحلية،

(٣٨) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق ص ١٦٧ - ١٧٣.

وإلى فساد الاخلاق ودفع بالرجال نحو الهجرة تاركين أطفالهم، خاتماً بقوله:" وتركت حضرموت ببيوتها خالية إلا من نساء مهجورات غير سعيدات"[٣٩].

وإلى اليوم تعاني حضرموت من المؤثرات السلبية للهجرة على النواحي الاجتماعية والثقافية بشكل واضح، ليس نتيجة لمؤثرات الهجرة الأولية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، بل نتيجة لمؤثرات الهجرة المتأخرة نسبياً إلى الدول النفطية الخليجية. فكثير من عادات حضرموت الحسنة تتعرض للانقراض؛ نتيجة لطغيان العادات الخليجية في الملبس والمأكل واقتناء السلع الكمالية، بل التخلي كذلك عن جوانب من عموميات ثقافة المجتمع، مثل عادات الزواج والموت والمناسبات الدينية، إلى عادات خارجية ومستوردة فرضتها الأفكار الدينية الدخيلة المدعومة مالياً، مما أدى إلى أن تصبح تلك العادات مستدامة؛ نتيجة لانتشار الأفكار الدخيلة ورسوخها وتبنيها من قبل مؤسسات حزبية وأهلية، كمؤسسات المجتمع المدني، أو مؤسسات تعليمية جامعية تتبنى تلك الأفكار المتطرفة وتمنهجها، مما يهدد السلم الاجتماعي ويساعد على نشر "ثقافة التطرف والتكفير" التي أصبح للأسف يتبناها عدد ليس بالقليل من أبناء حضرموت اليوم.

- **التأثيرات في البعد البيئي:**

التأثيرات الإيجابية للهجرة الحضرمية في البعد البيئي:

يعد البعد البيئي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تحظى باهتمام عالمي اليوم؛ نتيجة للمؤثرات السلبية للتنمية التقليدية على موارد البيئة وتوازن أنظمتها البيئية، وبروز المشكلات العالمية كتدهور طبقة الأوزون، والتغيرات

(٣٩) بوكسبيجر (٢٠١٩) مرجع سابق ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

المناخية، وتدهور التنوع الحيوي، فضلاً عن تلوث الهواء والماء والغذاء في مجمل أقطار العالم.

حظي الجانب البيئي باهتمام ودعم من قبل أسر وأفراد من المهاجرين وذويهم، إذ تشير بعض الدراسات إلى اهتمام المهاجرين بسدود المياه وسواقيها في مناطق مختلفة من حضرموت، إذ سخرت الأموال واستُجلب الخبراء من أجل تشييد السدود، وضمان استدامة القائم منها، وتم تداول المراسلات والدعوات لاسيما بعد حدوث كوارث السيول وما ترتب عليها من وفيات أو أضرار بالمزارع والمنازل والمنشآت العامة. وعلى سبيل المثال تعد عملية إعادة تشييد "سد النقرة" الواقع بين قرية قسم وعينات بوادي حضرموت بعد تهدمه من السيول مثالاً لجهود المغتربين وثرواتهم في هذا المجال، إذ جمع السيد أبوبكر بن شيخ تبرعات من قبل الأثرياء من المهاجرين؛ لإعادة بناء السد وتوسعته ليصبح طوله نحو (٤٤٠) قدماً، وعمل في بنائه نحو (٧٠٠) عامل عام ١٩٤٧م. كما قام أبوبكر الكاف بتشييد عدد من السدود في كلٍّ من حريضة، وعندل، ورخيه وصوران، كما ساهم في ترميم سد الموزع بشبام، وسدود وسواقي مياه في جعيمه، وعدم، ومسيلة آل الشيخ، ووادي الذهب. وبعد كارثة السيول في مدينة سيئون عام ١٩٥٧م، سعى أعيان حضرموت الوادي إلى توجيه رسائل إلى المهاجرين؛ طلباً لإعانة المنكوبين وإعادة ترميم السواقي التي تضررت، وإعادة بناء البيوت التي تهدمت(٤٠).

وتشير وثائق المراسلات بين المقيمين في حضرموت والمهاجرين من أبنائها إلى الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والمياه؛ إذ شُكلت خلال العقد الرابع من القرن الماضي لجنة سميت "لجنة السدود"، التي شكلت لها لجاناً فرعية في

(٤٠) السقاف والكاف (٢٠١٠) مرجع سابق ، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٢.

مختلف مناطق الوادي، كان من أهم أعمالها ترميم السدود، وتوزيع حصص مياه الأمطار وسد النزاعات حولها[٤١]. كما حظي الحفاظ على الحيوانات البرية وعدم المبالغة في قنصها باهتمام أثرياء تريم، وحرص بعضهم على تربية الوعول والغزلان في حدائقهم.

التأثيرات السلبية للهجرة الحضرمية في البعد البيئي:

تبدو الآثار السلبية للهجرة على البيئة في حضرموت من خلال الإهمال الذي طال الأراضي الزراعية الخصبة بوادي حضرموت وساحلها، من خلال قلة الأيدي العاملة الزراعية الشابة بسبب هجرتها مما ساعد على انتشار التصحر وزحف الرمال على بعض المزارع التي كانت عامرة. ويمكن الإشارة إلى أحد الأمثلة بمدينة سيئون متمثلة في المزرعة المسماة "بئر مبارك" الواقعة شمال مدينة سيئون قرب المطار، والتي كان يمتلكها أحد أثرياء الاغتراب، وهو الشيخ سالم باحبيشي، وكيف تحولت إلى منطقة متصحرة زحفت عليها الرمال وأحاطت بالمبنى الطيني الذي كان يقع بمركز المزرعة، وتجاوزت السور في موقع آخر (انظر الشكلين ٨، ٩).

شكل (٨) يوضح زحف الرمال في مزرعة "بئر مبارك" سيئون (تصوير الباحث).

(*) للاطلاع على نماذج من تلك المراسلات راجع الكاف (٢٠١٨) ص٢٢٩ ـ ٢٦٧.

(٤١)الكاف، علي أنيس (٢٠١٨)، الإتحاف في ترجمة المصلح السيد أبي بكر بن حسين الكاف، مركز تريم للدراسات والنشر، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

شكل (٩) يوضح تجاوز الكثبان الرملية لسور المزرعة (تصوير الباحث)

وكان للسياسة الزراعية الجائرة، التي مارسها النظام الشمولي السابق في الشطر الجنوبي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، الأثر الكبير في تدهور الأراضي والأعيان الزراعية، وهجرة الناس وعزوفهم عن العمل في الزراعة التي لم تعد مشجعة أو جاذبة للاستثمار.

ومن الآثار السلبية أيضاً تقلص مساحات الأراضي الطبيعية والزراعية؛ نتيجة للتوسع العمراني وزحف المدن على الضواحي والأرياف. وبطبيعة الحال، فإن ذلك التوسع نابع من الآثار غير المباشرة للهجرة، إذ إن إقبال المغتربين على شراء الأراضي أدى إلى ارتفاع أسعارها، مما أدى إلى تحويل الكثير من المساحات الخضراء إلى مخططات سكنية جلبت لمالكيها الملايين من المال، بل وأدى اللهاث وراء بيع الأراضي إلى السطو على مجاري المياه والسواقي والساحات والمتنفسات العامة بل والحدائق، فضلاً عن البيئة البرية وتقلص المساحات الخضراء في حضرموت.

وتأثراً بنمط البناء والسكن وطبيعة العمران (الإسمنتي) السائد في بلدان المهجر، بدأ يظهر في وادي حضرموت اتجاه نحو النمط العمراني الإسمنتي الحديث والغريب عن البيئة المحلية، تأثراً بما جرى في دول الجوار، دون إدراك لما يترتب على ذلك الاتجاه من مشكلات اقتصادية وبيئية، ليس أقلها التكلفة الاقتصادية العالية، وعدم الاستقلالية، فضلاً عن عدم المواءمة مع

الخصائص المناخية للمنطقة والعادات والتقاليد السائدة فيها. كما أن التحول نحو ـ العمران الحديث ـ المتأثر بما هو في المهجر، لاسيما دول الخليج المجاورة، أوجد نظرة دونية تجاه العمران البيئي (العمارة الطينية) لدى الأجيال الجديدة، مما يمكن أن يسهم في تعميق العزلة بين الإنسان وبيئته المحلية وما يترتب عليها من تبعية واغتراب، يضعف بالتالي الانتماء البيئي والاعتزاز بالبيئة المحلية عند الأجيال الجديدة[٤٢].

كما انعكست الآثار السلبية للهجرة على الجانب البيئي من خلال زيادة عمليات الصيد الجائر للحيوانات البرية المعرضة أصلاً للانقراض، إذ تكررت زيارات بعض المغتربين في ظل حرية استخدام السلاح الناري وبوجود السيارات الفارهة من أجل مطاردة ما تبقى في بيئة اليمن ـ عامة وحضرموت على وجه الخصوص ـ من أرانب برية، أو وعول، أو طيور برية، وقتلها بهدف التسلية فقط. بل ووصل إلى علم الباحث أن بعض المغتربين يقدم الدعم المادي لبعض القرى التي تنظم مواسم القناصة خلال فصل الشتاء، وتقتل أعداداً من صغار الوعول وإناثها، والابتهاج بهذا الفعل المخزي.

(٤٢) السقاف أحمد (٢٠٠٢) مرجع سابق، ص ١٢ ـ ١٣ .

المحور الثاني: تأثيرات الهجرة الحضرمية في التنمية المستدامة في بلدان المهجر:

إن المتتبع لتاريخ حضرموت والهجرة الحضرمية يكتشف علاقة عضوية بين الاثنين. ومن التعرف على الأدوار التي اضطلع بها أبناؤها في المهجر، يظهر للباحث مستوى الحضور الدولي لحضرموت من شرق المحيط الهندي إلى غربه؛ إذ لم تقتصر أدوار المهاجرين الحضارم على الجوانب الاقتصادية للتنمية في بلدان الشتات، بل تعدت ذلك إلى أمور أعمق، تمثلت في الاندماج والتكيف متعدد الأوجه مع تلك المجتمعات، ولكن مع بقاء علاقة متينة ومستديمة بالوطن الأم. وإذا كانت رؤوس أموالهم مازالت موجودة وتسهم في التنمية المستدامة هناك وتشكل عنصراً مهماً في جوانب اقتصاد تلك البلدان، فإن نصيب اليمن وحضرموت من ذلك يعد ضئيلاً. ففي الجانب الاجتماعي، اتخذ تكيف المهاجرين الحضارم أشكالاً أخرى تختلف عما كان معروفاً، وظهر حراك سكاني تمثل في انتقال ما عرف بـ"القرى العربية" من منطقة لأخرى. كما أن إسهامات الحضارم في الجانب الديني لم تقتصر على مجرد الدعوة "بالحكمة والموعظة الحسنة" للدخول في الإسلام، بل إلى خدمة المجتمع وتقديم النصح والمشورة حتى لغير المسلمين، والانفتاح على الديانات الأخرى هناك. كما كانوا رواداً أوائل في إحداث نهضة إعلامية بتأسيس عدد من الصحف والمجلات والدوريات التي لم تكن معروفه هناك من قبل، مما أسهم بشكل واضح في تنمية الوعي وحرية التعبير عن الرأي. و يعكس هذا بطبيعة الحال مدى النجاح الذي حققه الحضارم في التعايش مع الآخر ومستوى التأثير

والتأثر[٤٣]. وعليه، تسعى السطور اللاحقة إلى تناول جوانب من ذلك التأثير والتأثر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق فلسفة التنمية المستدامة.

- **التأثيرات في البعد الاقتصادي:**

تميز المهاجرون الحضارم بنشاطهم الفعال في مجال التجارة والاقتصاد في مهاجرهم، واحتلوا مركزاً تجارياً مميزاً، سواء في جنوب شرق آسيا أم في دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية، التي ملكوا فيها زمام التجارة وأسهموا في بناء ذلك المجتمع مُنْذُ وقت مبكر[٤٤]. ومُنْذُ وصولهم إلى مهاجرهم وأسهموا في التنمية الاقتصادية في مهاجرهم. فبالإضافة إلى تنشيطهم للتجارة بين مستقرات مهاجرهم في آسيا وأفريقيا وموانئ اليمن وحضرموت وبقية سواحل شبه الجزيرة العربية، مُنْذُ بدء هجراتهم إلى الوقت الحاضر، كان لهم حضور تنموي مؤثر في التنمية الاقتصادية بكافة أنشطتها الزراعية والصناعية، فأنشأوا مزارع المانجو، والفول السوداني، وجوز الهند، والذرة والخضروات، وأقاموا مصانع طحن الحبوب، وصناعة الأخشاب، وصناعة المشروبات وصناعة دبغ الجلود[٤٥]. كما استأثر المهاجرون الحضارم بتوريد البخور واللبان والصدف والودع إلى الأرخبيل الآسيوي، كما كانوا يصدرون سلع بلدان المهجر إلى مختلف المناطق، وبذلك احتفظوا بدورهم الريادي في

---

(٤٣) العطاس، فريد (محرر)، (٢٠١٧) الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، عبدالله الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، ص ٥ ـ ٦.

(٤٤) السقاف، جعفر (١٩٩٩) مرجع سابق ، ص ٦٦.

(٤٥) الجابري، رزق (٢٠١٠) الهجرة والحوار الحضاري مدخل للسلام العالمي، دراسات وأبحاث، فعاليات ملتقى تريم الثقافي، ص ٣٣٧.

التجارة البحرية[٤٦]. كما أنشأت بعض الاسر الحضرمية الكثير من الشركات التجارية والمنشآت الاقتصادية، لاسيما مصانع إنتاج الأقمشة والملابس المشهورة في جنوب شرق آسيا (الباتيك) التي بدا أن التجار الحضارمة احتكروا في أغلب مدنها (المدن الإندونيسية) هذه التجارة. كما اشتغلوا بتجارة العقار حتى أصبحت شوارع بأكملها في المدن الرئيسة في كلٍّ من إندونيسيا وسنغافورة تعود كثير من بيوتها ومنشآتها لملاك من عائلات حضرمية، ومازال ريع بعضها يصل إلى ذويهم في المهجر وأيضاً في حضرموت. وظهر الأمر نفسه في دول الخليج، لاسيما مع نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وظل بعضها مستداماً إلى اليوم، ومن تلك العائلات على سبيل المثال (آل الكاف، آل السقاف، آل بقشان، وآل بن لادن، آل بغلف، آل باعشن، آل بن زقر، آل باخشب)...إلخ، وغيرهم الكثير، ومازالت بعض تلك الشركات والأنشطة قائمة إلى اليوم. وكان التجار الحضارم قد اعتادوا، مُنْذُ النصف الثاني من القرن الماضي، على الاضطلاع بدور قيادي في ربط الأسواق المحلية في البحر الأحمر بالتجارة العالمية، وبذلك وفروا بيئة اقتصادية مريحة للجيل الأول من التجار وظلت قاعدة متينة للأجيال اللاحقة ومشروعاتها[٤٧]. ومازال عدد من المنشآت الصناعية القائمة اليوم بيد أحفاد أولئك التجار، سواء في إندونيسيا أو سنغافورة، فضلاً عن دول الخليج. وبذلك حققوا الاستدامة في بلد المهجر، وإن كان نصيب الوطن اليمني من كل ذلك ما

---

(٤٦) يعقوب، أبو هريرة (٢٠١٤) ملامح الارتباط التجاري والثقافي والاجتماعي بين العرب الحضارم وبلاد أرخبيل الملايو، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٤٢، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. متاح بصيغة بي دي إف، ص ٢٣.

(٤٧) بيتربيه، فيليب (١٤٤٠) مهجر أم شبكة أعمال؟ اعادة النظر في المهجر الحضرمي من خلال عدسات التجارة ، حضرموت والمهجر ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦

يزال ضئيلاً؛ لظروف ربما تعود إلى واقع الوطن والسياسات الفاشلة التي لم تخلق الأوعية المناسبة لاستيعاب مردودات الهجرة.

أما النشاط الزراعي فلم يكن للمهاجرين الحضارم اهتمام واضح به. على الرغم من امتلاك بعض الحضارم لأراضٍ زراعية في بلدان مهجرهم، لاسيما في إندونيسيا، فإنهم كانوا يؤجرونها للسكان الأصليين من الإندونيسيين، كما حدت الإجراءات المتشددة التي فرضتها السلطات الهولندية آنذاك على الأجانب الشرقيين في ما يخص بيع الأراضي، تلك الإجراءات والضرائب ساهمت في ضعف هذا النشاط لدى المهاجرين الحضارم(٤٨).

أما ما يخص التأثير السلبي للأنشطة الاقتصادية للهجرة في بلدان المهجر، فلا تبدو كثيرة إذا قورنت بالمؤثرات السلبية على الوطن الأم. إلا أن حقيقة أن بعض دول الاغتراب غالباً ما تضع الكثير من القيود لحركة أموال المهاجرين، وإن كانوا حتى يحملون جنسيات تلك الدول، ناهيك عمن يحملون الجنسية اليمنية. ويعد الحظر المفروض على الأجانب من امتلاك العقارات، والمؤسسات التجارية والاستثمارية في بلدان الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة السعودية، وكذا حرمان أولادهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي، معضلة تزداد آثارها اليوم أكثر من الأمس. كما أن تعرض بلدان المهجر لأي هزات اقتصادية أو اضطرابات سياسية يمكن أن تكون لها آثار كارثية على المغتربين وأحوالهم الاقتصادية، وهذا ما حدث للمغتربين اليمنيين المقيمين بدول الخليج، في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقبل ذلك ما في بعض دول أفريقيا وجنوب آسيا.

(٤٨) غالب، يحيى (٢٠٠٨) مرجع سابق، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

- **التأثيرات الاجتماعية والثقافية:**

تؤكد الدراسات المهتمة بالهجرة اليمنية، لاسيما الحضرمية، أن الهجرة من حضرموت بدأت مُنْذُ قرون ومازالت مستمرة، ولم تتأثر بظروف الوطن الاقتصادية والثقافية والسياسية فحسب، بل تأثرت بالبنية العقلية والشخصية للمهاجر الحضرمي. ولهذا كانت تأثيراتها واضحة في سمات السلوك الاجتماعي واللغة، بل حتى في السمات الشخصية. إن تاريخ الإسلام في سواحل المحيط الهندي بمجمله وأَسْلَمة الحدود الشرقية كلها مرتبطان بشكل لا يمكن فصله عن العرب من حضرموت في اليمن. إذ أنشأ الحضارم ـ لاسيما فئات السادة والفقهاء والتجار والعامة ـ فضاء عبر الثقافات في أثناء رحلاتهم واستقرارهم عبر المحيط، من "كيب تاون" في طرف جنوب أفريقيا، إلى تيمور عند حد أرخبيل الملايو، "بل وإلى حدود الفلبين، وكان لهم الدور الرائد في نشر الثقافة الإسلامية وتطويرها، ونشر الروح الدينية والتشكيلات الاجتماعية في كل هذه الأقاليم"[٤٩]. إذ كان الحضارم بمثابة رسل صلات اجتماعية وثقافية لأعداد كبيرة منهم ولدوا وعاشوا وترعرعوا وعملوا وماتوا في زنجبار وجاوا، ولكنهم تركوا بصماتهم في تلك الأماكن، لعل أبرزها بصمات الدين الإسلامي. كما أنهم تبنوا عناصر ثقافية ليست ذات أصول عربية؛ فهم لا يؤثرون في المجتمع الذي يصلون إليه وحسب، بل يتأثرون به أيضاً[٥٠].

وتشير الكثير من الدراسات إلى أساليب التكيف الاجتماعي التي تبناها المهاجرون الحضارم في البلدان التي وصلوا إليها، إذ تعايش الحضارم مع

---

(٤٩) البوجرا (١٤٤٠) مرجع سابق، ص ٢٩٧ ـ ٣٠١ .

(٥٠) بانق، آن ك (٢٠١٩) صوفيو وعلماء البحار، عبدالرحمن الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، ص ٢٠.

مختلف الإثنيات الاجتماعية، ولم يسجل التاريخ أي حادثة تنافر وصدام، وهي حالة نادرة في التاريخ الحضاري. كما نقل الحضارم عاداتهم الاجتماعية ومكوناتهم اللغوية إلى مهاجرهم، إذ أشير ـ على سبيل المثال ـ أن الكلمات العربية شكلت نحو ما بين (٢٥ ـ ٥٠ %) من اللغة السواحلية[٥١]. كما نقل الحضارم الكثير من الآلات الموسيقية وأمور الفن، والرقصات الشعبية التي أصبح يمارسها المجتمع الآسيوي في المناسبات والأفراح[٥٢]، فما زال "الزفين" (الزربادي) يمارس في إندونيسيا وماليزيا إلى اليوم، كما هو أيضاً حالياً في حضرموت. وغني عن القول الدور الريادي للحضارم في بلدان المهجر في تأسيس المدارس والمساجد، والمراكز الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الصحافة والإعلام ونشر الكتب وطباعتها وغير ذلك مما لا يتسع المجال لسرده.

يبدو مما سبق، مدى الأثر والتأثير الذي أحدثته الهجرة الحضرمية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ إذ إن كثيراً من تلك المؤثرات ظلت حية وتمارس داخل بلدان المهجر الآسيوي والأفريقي إلى اليوم، بل إن اليمن عامة وحضرموت على وجه الخصوص ما زالت تستقبل أعداداً كبيرة من الإندونيسيين والماليزيين والأفارقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمعاهد والأربطة الدينية والجامعات الأهلية في حضرموت، وهذا يؤكد استدامة التأثيرات الاجتماعية للهجرة الحضرمية. كما أن استدامة التأثير والتأثر لا يقتصر على الجوانب الدينية فحسب، بل يمتد إلى كثير من العادات الاجتماعية، سواء في المأكل أو الملبس أو الفن الشعبي، فضلاً عن الكلمات الإندونيسية في

(٥١) الجابري، رزق (٢٠١٠) مرجع سابق، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٥.
(٥٢) البوجرا (١٤٤٠) مرجع سابق.

اللهجة الحضرمية والسمات الجسمية تجدها واضحة جلية في كثير من شباب وكبار السن في حضرموت، كما لوحظت أيضاً السمات اليمنية والحضرمية في عدد من الطلبة القادمين إلى حضرموت، ممن ينتمون لعائلات ذات أصول حضرمية عايشهم الباحث، وساهم ـ ومازال ـ في تدريسهم في كلٍّ من جامعة الأحقاف وجامعة الوسطية للعلوم الإسلامية والإنسانية، وجامعة الإمام الشافعي للعلوم الشرعية (انظر الشكل ١٠).

شكل (١٠) يبين استدامة الصلات الاجتماعية التعليمية بين حضرموت وإندونيسيا
(الباحث مع مجموعة من الطلبة الإندونيسيين بجامعة الأمام الشافعي ـ المكلا)

- **التأثيرات في البعد البيئي:**

لم يلق البعد البيئي ـ بوصفه مجالاً من مجالات التنمية المستدامة ـ اهتماماً في الدراسات التي تناولت الهجرة اليمنية عموماً والحضرمية على وجه الخصوص؛ إذ لم تتطرق كثير من الدراسات التي وقعت في يد الباحث إلى إسهامات المهاجرين في هذا الجانب في بلدان مهجرهم، ويعزو الباحث ذلك إلى حداثة المجال في علاقته بالهجرة ومؤثراتها. غير أنه يمكن الاستنتاج بأنه في ظل وجود أنشطة اقتصادية هنا وهناك ستكون المؤثرات البيئية لهذه الأنشطة موجودة ومؤثرة بصورة أو بأخرى، وهذا يعتمد على طبيعة تلك الأنشطة الاقتصادية ومدى مساهمتها في إحداث الأثر البيئي، سلباً أو إيجاباً، كما يعتمد

على القوانين والتشريعات التي تسنها دول المهجر في الحفاظ على البيئة وصيانتها، ويأمل الباحث أن يحظى هذا المجال باهتمام الباحثين في الهجرة مستقبلاً؛ لما له من أهمية في استكمال جوانب التنمية المستدامة في بلدان المهجر.

خلاصة واستنتاجات

يبدو، مما سبق عرضه بخصوص الهجرة الحضرمية ومساهمتها في التنمية المستدامة في الوطن والمهجر، أن علاقة الهجرة بالتنمية مرت بمراحل وظروف متباينة. وتكمن أهمية هذه العلاقة بناءً على مدى انعكاسات الهجرة على جوانب التنمية ومحصلتها النهائية على المدى الطويل. ونظراً لقلة توثيق تلك المؤثرات بمنظور الاستدامة على المستوى الوطني، سواء لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، أو المؤسسات التعليمية كالجامعات ومراكز البحث، فقد وجد الباحث صعوبة في الإحاطة بكل مؤثرات الهجرة الحضرمية على وفق أبعاد التنمية المستدامة، سواء تلك المؤثرات على الوطن الأم أو على بلد المهجر. ومع حقيقة العراقة التاريخية للهجرة الحضرمية وخصوصيتها التي أكدتها بعض الدراسات، فإن مساهمتها في تحقيق الاستدامة موجودة بدرجات متفاوتة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. فبينما نجد حضوراً وأثراً واضحاً لتأثيراتها على الوطن الأم في البعد الاجتماعي والثقافي، نجد أن التأثير في البعد الاقتصادي يظهر بصورة واضحة في بلدان المهجر أكثر منه في الوطن، فق كان للتأثير الاجتماعي والثقافي في بلد المهجر دور مهم ومستدام، ليس في شهرة الحضارم في أسلمة أجزاء واسعة من دول المحيط الهندي، بل في قدرتهم على التأثير على ثقافة تلك الشعوب وعاداتها وتكيفهم معها دون فقدان عناصر ثقافتهم. كما تبدو الاستدامة في استمرار الريادة الاقتصادية والاجتماعية لبعض العائلات والأفراد الحضارم في بلد المهجر إلى اليوم، على الرغم من اندماجهم مع مجتمع الوطن الجديد. ولعل ما يثير الفخر والإعجاب، أن يظل أولئك المولدون والأجيال المتأخرة يعتزون بانتمائهم إلى اليمن وإلى حضرموت، على الرغم من أن اليمن ـ وحضرموت ـ اليوم وفي الأمس القريب لم تكن ذات مكانة

اقتصادية ولم تنعم بالاستقرار السياسي والتنموي، على وفق معايير عالمنا اليوم. وهذا يؤكد أن فلسفة الانتماء تلك واستدامتها عبر الأجيال نابعة مما تميز به الحضارم وجسدوه في واقع حياتهم وتعاملهم مع الآخر، من سمات وأخلاق وقيم ظلت محل فخر واعتزاز عند أولئك من الأمس البعيد إلى اليوم، وهذا ما يدفعهم حتى الوقت الحاضر إلى إرسال أبنائهم إلى حضرموت لتلقي العلوم الدينية من منابعها في مدرسة حضرموت التي تميزت بالوسطية والاعتدال، في ظل معاناة العالم اليوم من مخاطر فكر التطرف الديني ونتائجه الوخيمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

أولاً: أن العلاقة بين التنمية المستدامة والهجرة أظهرتها الهجرة الحضرمية بصورة جلية ومستدامة في أبعادها الثلاثة، الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، على مستوى الوطن والمهجر، وإن تباينت في مستواها بين كل بعد وآخر، فهي قد أظهرت ريادة وتميزاً.

ثانياً: على الرغم من الريادة والمكانة التي تبوأها أبناء حضرموت في مهاجرهم، فإن ذلك لم ينعكس أثره بدرجة مناسبة في واقع وطنهم، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

ثالثاً: أن ضعف تأثير الهجرة الحضرمية في خدمة الوطن الأم في الوقت الحاضر في النواحي التنموية ـ الاقتصادية بالذات ـ لا يعود فقط إلى القيود التي تفرضها دول المهجر، بل إلى غياب استراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع الهجرة والمهاجرين ودول المهجر.

رابعاً: أن حكومات ما بعد الثورات اليمنية حتى اليوم، لم تستطع أن تستثمر ذلك التميز الذي اتصفت به الهجرة اليمنية والحضرمية بالذات؛ إذ لم

يستفد الوطن والتنمية فيه مما امتلكه المهاجرون من ثروات وقدرات ومكانة، على الرغم من تمسك المهاجرين واعتزازهم بوطنهم الأم وطن الأجداد.

خامساً: أن الحاجة ماسة لعمل دراسات تتناول التأثيرات البيئية التي أهملت في كثير من كتابات الباحثين ودراساتهم، كما تبدو الحاجة إلى دراسة تفصيلية للمؤثرات الاجتماعية والثقافية للهجرة اليمنية والحضرمية المتأخرة لدول النفط، ومخاطرها على عموميات ثقافة المجتمع اليمني وخصوصياته ولاسيما محافظة حضرموت.

قائمة المراجع

- الإسكوا (٢٠١٤) اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، متاحة بصيغة pdf.
- انجرامس، دبليو اتش (٢٠٠١) حضرموت (١٩٣٤- ١٩٣٥) النوبان، سعيد عبد الخير (مترجم)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- باصرة، صالح علي (١٩٩٩) الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا (البداية - التأثير والتأثر - النهاية)، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت، الكتاب (١٥)، الآفاق للطباعة والنشر.
- باعباد، علي هود وبابعير، عبدالله صالح (١٩٩٩) حضرموت علاقة وطن وهموم اغتراب، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الثوابت، الكتاب (١٥)، الآفاق للطباعة والنشر.
- بامطرف، محمد عبدالقادر (٢٠٠١) الهجرة اليمنية، ط الأولى، وزارة شؤون المغتربين، الجمهورية اليمنية.
- بانق، آن ك (٢٠١٩) صوفيو وعلماء البحار، عبدالرحمن الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر، تريم.
- بلفقيه، عبدالله بن حسين (١٣٧٨) تذكرة الباحث المحتاط في تاريخ الرباط، مطبعة الفجالة الجديدة، متاح بصيغة بي دي إف، ص ٣٤ - ٤٧.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (٢٠١٦) المغتربون والتنمية في اليمن، ط الأولى، (بدون مكان نشر).

- البوجرا، عبدالله، وبريهوني، نويل (١٤٤٠) حضرموت والمهجر: السياسة اليمنية والهوية والهجرة، نويل برهيوني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- بوكسبيرجر، ليندا (٢٠١٩) على حافة إمبراطورية: حضرموت، الهجرة، المحيط الهندي، مصطفى العيدروس (مترجم) ط الأولى، مركز الأندلس للنشر.
- بيتربيه، فيليب (١٤٤٠) مهجر أم شبكة أعمال؟ إعادة النظر في المهجر الحضرمي من خلال عدسات التجارة، حضرموت والمهجر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- الجابري، رزق (٢٠١٠) الهجرة والحوار الحضاري مدخل للسلام العالمي، دراسات وأبحاث، فعاليات ملتقى تريم الثقافي، ص ٣٣٧.
- الجامعة العربية (٢٠١٥) المنتدى العالمي الثامن للهجرة والتنمية ٢٠١٥، ورقة إرشادية، متاح على الانترنت بصيغة pdf.
- الجامعة العربية (٢٠١٨) أهداف التنمية المستدامة والهجرة في المنطقة العربية: الورقة المفاهيمية للورشة التدريبية، مرجع بصيغة pdf على الرابط

https://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=1288

- الجامعة العربية (٢٠١٨) تقرير ورشة عمل حول "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، متاح على الانترنت بصيغة pdf.
- السقاف، أحمد محمد (٢٠٠٢) تأثير خصائص البيئة الطبيعية والاجتماعية على العمارة الطينية في وادي حضرموت، ورقة مقدمة للندوة العلمية

"التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشاكل البناء بها"، الرياض ٤ –١ نوفمبر ٢٠٠٢م، المملكة العربية السعودية.
ـ السقاف، جعفر محمد والكاف، علي أنيس (٢٠١٠) الزعيم أبوبكر بن شيخ الكاف: صانع السلام وباني النهضة الاقتصادية والاجتماعية في حضرموت، ط الثانية، الكاف للدراسات والنشر، سيئون.
ـ عصبان، صالح مبارك (٢٠١٠) ريادة النهضة العلمية في تريم في القرن الرابع عشر الميلادي، ورقة علمية مقدمة ضمن أبحاث ودراسات فعاليات ملتقى تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ط الأولى.
ـ العطاس، فريد (محرر)، (٢٠١٧) الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، عبدالله الكاف (مترجم)، تريم للدراسات والنشر.
ـ عمشوش، مسعود سعيد (٢٠١٧) الحضارم في مهاجرهم، متاح بصيغة (pdf).
ـ غالب، يحيى محمد أحمد (٢٠٠٨) الهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر، تريم.
ـ الكاف، حسين بن محمد بن أحمد (٢٠١٩) أثر الحضارم في سنغافورة ودورهم الديني ـ الاقتصادي ـ الثقافي، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر.
ـ الكاف، علي أنيس (٢٠١٨)، الإتحاف في ترجمة المصلح السيد أبي بكر بن حسين الكاف، مركز تريم للدراسات والنشر.
ـ لاكثر، هيلين (١٤٤٠) حضرموت: البنية الاجتماعية والزراعة والهجرة، نويل برهيوني (محرر)، بشير العيسوي (مترجم)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

- لمحرحر، فاطمة (٢٠٢٠) الهجرة والتنمية أية مقاربة؟، ص ١، متاح بصيغة بي دي إف على الانترنت على الرابط
.https://www.marocdroit.com.... a6742.html/
- وزارة المياه والبيئة (٢٠١٢) التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو ٢٠١٢ م.
- يعقوب، أبو هريرة (٢٠١٤) ملامح الارتباط التجاري والثقافي والاجتماعي بين العرب الحضارم وبلاد أرخبيل الملايو، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٤٢، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. متاح بصيغة pdf.
- اليونسكو (٢٠١٢) التربية من أجل التنمية المستدامة: كتاب مرجعي، اليونسكو، باريس.
- يونق، هوب دي (٢٠١٨) التحويلات المالية من جزر هولندا الشرقية إلى حضرموت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الحضارم في المحيط الهندي، فريد العطاس (محرر)، عبدالله عبدالرحمن الكاف (مترجم)، ط الأولى، تريم للدراسات والنشر.